

مشاركة مفاجئة لوزير الاتصالات السعودي في اجتماع تقني تثير نقاشات جادة



محمد جميل ملا وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي

الرياض: عبد الله الغامدي
لم يكن المشاركون في الاجتماع السابع عشر للجنة تقنية المعلومات والاتصالات الذي عقد في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض يوم الأحد الماضي برئاسة الدكتور عبد العزيز جزار، يتوقعون أن يفاجئهم المهندس محمد جميل ملا، وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي بدخوله عليهم في قاعة الاجتماع من دون ترتيب مسبق، خاصة وأن اسم الوزير لم يكن من ضمن حضور هذا الاجتماع. هذا الحضور المفاجئ للمهندس ملا لاقى استحسان وإعجاب الحضور، الذين أكدوا على أن هذا المبادرة الشخصية من قبل الوزير تعكس حرصه للتعرف على هموم القطاع الخاص وما يواجهه من تحديات ومعوقات. ومن جهته قال ملا للمجتمعين «جئت لأستمع لأفكاركم ومناقشاتكم ولم آت متحدثاً، ولمعرفة واستقراء هموم القطاع الخاص»، ومع ازدياد النقاش تطرق الوزير السعودي إلى أهمية تشجيع ودفع مشاركة القطاع الخاص في دعم جهود الدولة في مجال تطوير تقنية المعلومات والاتصالات وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة لتهيئة البيئة الملائمة لهذه التقنيات وانتقال المملكة إلى عصر المعلوماتية، وقد أيد الحضور توجه الوزير. وتم أثناء النقاش تداول وتدارس العديد من المواضيع التي تهتم بجانب تقنية المعلومات والاتصالات، كان من أهمها إيجاد توجه لدى الحكومة للاعتراف بتقنية المعلومات كصناعة، وما يمثله ذلك من أهمية للحصول على نفس التسهيلات التي تحصل عليها الصناعة بشكل عام، ومبادرة الوزارة في تحفيز وتهئية الجو الاستثماري المناسب للقطاع الخاص، إلى جانب ضرورة وجود منطقة حرة لتقنية المعلومات والاتصالات، لوضع أنظمة مرنة لا تمس ولا تتعارض مع أنظمة الدولة.

وقال الدكتور جزار ان اللجنة ركزت في مناقشاتها على أهمية جعل تقنية المعلومات صناعة راسخة الأركان، مع التأكيد على أن تكون الخطة الوطنية لتطوير تقنية المعلومات، التي وجه الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني، جمعية الحاسبات السعودية بإعدادها، وأن تكون مرنة ومتطورة ومليئة للاحتياجات المعلوماتية وسرعة تنفيذها ومراعاة نتائج تطبيقها على القطاع الخاص.

وطرح المجتمعون ما تمثله رعاية وتبني الوزارة للخطة الوطنية لتقنية المعلومات، وأهمية هذا القطاع وتأثيره على الاقتصاد وقدرته على خلق وظائف جديدة للمواطنين، مع ضرورة إدخال هذه التقنية للمنشآت المتوسطة والصغيرة لفائدتها في تنظيم العمل وخلق مجتمع تقني واقتصاد رقمي. وأكد المهندس ملا في نهاية اللقاء على أهمية التعامل مع الأحداث بواقعية وعدم استعجال الأمور، مشيراً إلى أن المشاريع سيتم تنفيذها ضمن الخطة والوقت المحدد لها، ونبه إلى أهمية الفصل بين دور وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ودور هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

كما أكدت اللجنة في ختام مناقشاتها على ضرورة قيام الدولة بدور المحفز والداعم للقطاع الخاص العامل في ميدان تقنية المعلومات والاتصالات، بما يسهم في تنمية هذا القطاع ودفعه للنهوض بالمعلوماتية واختصار زمن التحول إلى عصر المعلوماتية. ودعت اللجنة كذلك إلى ضرورة إنشاء منطقة حرة لتقنية المعلومات والاتصالات في السعودية مما سيهيئ أنظمة أكثر مرونة، وإحداث حرية حركة أكبر لمكونات وآليات صناعة تقنية المعلومات، وتفادي معوقات البيروقراطية الإدارية، كما تدارست اللجنة الطرق المثلى لتمويل صناعة تقنية المعلومات من خلال طريقة التعامل (رأس المال المخاطر)، التي لا يسمح بالتعامل بها في السعودية، كما أن نظام الشركات المحلي يمنع التعامل بطريقة الخيارات، وتزداد هذه الصعوبات برفض دعم وتمويل هذه الصناعة من قبل صندوق التنمية الصناعي.

وقال الدكتور جزار إن اللجنة تطرقت أيضاً إلى استعراض موضوع أهمية العمل على إزالة العوائق التي تعترض استخدام وتوسيع تقنية الإنترنت، وتقديم خدماتها للجمهور بشكل أفضل إضافة إلى تقديم خدمة الإنترنت المجانية، وهو الأمر الذي علق عليه وزير الاتصالات السعودي بقوله «إن هيئة الاتصالات تضع بالفعل هذا الموضوع على أجندتها». وعبر الدكتور جزار في ختام تصريحه عن سعادته وأعضاء اللجنة للبادرة المميزة التي اتخذها وزير الاتصالات وتقنية المعلومات الذي بادر للمشاركة في أعمال اللجنة من دون ترتيبات بروتوكولية سابقة بل فاجأ اللجنة بطريقة عملية بالحضور والمشاركة، ووصف جزار هذا الأسلوب بأنه عملي وينبئ بألية عمل مميزة سيعتمدها الوزير وتفتح آفاقاً واعدة أمام بناء مجتمع معلوماتي وبيئة تقنية متطورة في السعودية، وهو ما حرص وزير الاتصالات وتقنية المعلومات السعودي عليه خلال الاجتماع داعياً إلى ضرورة التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص لتحقيق نهضة في تقنية المعلومات والاتصالات.

Like 0

Tweet

مشاركة

طباعة

بريد